

## السياسة الخارجية

### لدول الجوار اتجاه العراق بعد العام ٢٠٠٣

أ.م.و. ناجي محمد عبد الله<sup>(\*)</sup> م.و. أثير ناظم الجاسور<sup>(\*\*)</sup>

#### المقدمة:

أُتسّمت علاقات العراق مع دول الجوار قبل العام ٢٠٠٣ بعدم الوثام، فهي حرب طاحنة تجاه الشرق وغزو تجاه الجنوب من موقعه الجغرافي، إلى جانب حالات التوتر والجمود مع أغلب الدول المجاورة الأخرى. لا بل ما ان توقع معاهدة أو اتفاقية حتى تحرق بسبب أو باخر وتحت حجج وذرائع أما من دواعي أمنية واهية أو انعدام الرؤية المنطقية للواقع الاقليمي والدولي من جميع الاطراف، وما أن تم احتلال العراق واسقاط نظامه السياسي في العام ٢٠٠٣ حتى تبدلت سياسات دول الجوار العراقي وتجاه العملية السياسية برمتها.

أن الولايات المتحدة بدلاً من أن تطمئن دول جوار العراق التي صنف قسم منها ضمن محور الشر، والدول المارقة وتبدد مخاوفهم من تداعيات الحدث والتغيير العراقي، فقد أعلنت وبصراحة من أن ما يجري في العراق يمكن أن يتكرر في هذه الدول التي تُعد مرشحة وعلى قائمة الانتظار، والدول والانظمة المعادية للولايات المتحدة ستساقط الواحدة تلو الأخرى على غرار (نظرية الدومينو)، وإزاء هذه التداعيات والمتغيرات الجديدة لم يبقَ أمام هذه الدول التي تُعد مستهدفة من قبل المخطط الامريكي في المنطقة إلا أن تعيد حساباتها تجاه التجربة المجاورة الجديدة وتستعد لاستخدام ما لديها من أوراق سواء داخل العراق أو خارجه لمواجهة السيناريوهات والمواقف المحتملة الحصول والتي قد تستهدفها، وهذا يأتي من خلال التدخلات الاستباقية ومواجهة خصمهم الجديد في المنطقة وعلى الأرض.

أن أهمية هذا الدراسة تكمن في أن احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية وعدم التزامها بحماية العراق كقوة محتلة سياسياً وعسكرياً ترك فراغاً سهّل لدول الجوار العراقي من التدخل في الشأن العراقي، وتنفيذ مخططاتها، وبمساعدة داخلية أيضاً، مما جعل العراق ساحة حرب بين هذه الدول والولايات المتحدة، وبين الدول نفسها لبسط النفوذ وتحقيق المصالح حتى أنها أخذت طابعاً طائفيّاً تارة وقومية تارة أخرى.

ما يمكن التأكيد منه في المرحلة التي تلت احتلال العراق أن الدول التي كانت تسعى بكل طريقة من التخلص من النظام العراقي السابق بسبب سياساته، بعد هذا الاحتلال أصبح لكل منها حساباتها والطريقة التي تنسجم مع ما يشغلها من أحداث، وهنا سوف نتطرق للسياسة الخارجية التي أتبعنها هذه الدول تجاه عراق ما بعد الاحتلال وتجاه العملية السياسية المتبعة فيه، على اعتبار أن لكل دولة منطلقاتها التي بموجبها تتعامل من خلالها مع العراق الذي أصبح الساحة الملائمة للتنافس الاقليمي بين دول الجوار من أجل بسط النفوذ وتحقيق

<sup>(\*)</sup> كلية العلوم السياسية / جامعة تكريت.

<sup>(\*\*)</sup> كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية.

المصالح، خصوصاً وأن هذه الدول صنفت لفئتين، الفئة الأولى الدول المؤيدة للسياسة الأمريكية في المنطق، وهي في الوقت نفسه تُعد شريكة لها في تنفيذ سياستها وتُعد الولايات المتحدة الضامن القوي لها، أما الفئة الثانية وهو النوع المشاكس وفق تصورات الفكر الأمريكي الاستراتيجي، والذي، ويشكل خطراً على المصالح الأمريكية، وأمنها القومي وهي الدول التي تحاول التصدي لمشاريعها، وعليه في هذا المبحث سوف نتناول واحدة من أهم تحديات عملية بناء الدولة على أساس التدخل الحاصل في العراق الذي جعله بيئة خصبة لتجاذبات تهدد وحدته الوطنية، بالتالي سوف نتناول دول الجوار العراقي و سياستهم الخارجية تجاه قضاياها الداخلية.

ان فرضية الدراسة تنطلق من أن مستقبل العراق مرتبط ارتباطاً تاماً بالسياسات المتبعة من قبل دول دوائره التي باتت تؤثر على سياسته الخارجية وحتى الداخلية، كما أن أهمية الدراسة متأينة من تأثير دول الجوار على الوضع السياسي في العراق، ومدى التأثير على جوانب الامن والاستقرار، خصوصاً وأن هذه الدول عملت على تحقيق مصالحها بغض النظر عن ما قد يسبب ضرراً للعراق.

أما إشكالية الدراسة فهي محددة بسؤال جوهري: كيف كانت سياسة دول الجوار تجاه العراق بعد العام ٢٠٠٣؟، سيما أن العراق يشكل جزءاً مهماً من هذه احداث المنطقة. وتوزعت هيكلية البحث على مبحثين الاول سياسات دول الجوار العربية ( السياسات والتوجهات)، والمبحث الثاني سياسات إيران وتركيا.

المبحث الاول: دول الجوار العربية ( السياسات والتوجهات).

#### أولاً- سوريا

لم تكن العلاقة بين العراق وسوريا مستقرة على الرغم من أن البلدين تربطهما مشتركات جغرافية وقيم مجتمعية ويحكمهما حزباً واحد يمتلك ايدولوجيا واحدة، ويمتلك نفس الرؤى والتصورات وفي مناسبات عدة تلتقي الاهداف، ورغم سنوح فرصة التقارب بينهما في العام ١٩٧٩ باتجاه الوحدة بين البلدين، الا ان التجربة فشلت حالها حال العديد من التجارب الحدودية، وقطعت العلاقات الدبلوماسية بينهما، وازدادت سوءاً بعد وقوف سوريا إلى جانب إيران عسكرياً، وسياسياً ابان الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، وقيام سوريا بوقف تدفق النفط العراقي المار عبر اراضيها بهدف تطويق القدرة العراقية<sup>(١)</sup>، واستمرت القطيعة في العلاقات بينهما الى ما بعد الانسحاب العراقي من الكويت.

مع وفاة الرئيس السوري السابق " حافظ الاسد" وتسلم نجله مقاليد الحكم في سوريا عام ٢٠٠٠ حدث تغير في ديناميكية العلاقة بين البلدين عندها بدأت العلاقات العراقية - السورية تدخل مراحل جديدة خاصة في الجانب الاقتصادي خلال فترة الحصار الذي فرضته الامم المتحدة بسبب الازمة الكويتية، ساهمت هذه الفترة في العمل على طي صفحات الماضي، وساعدت على فتح قنوات للتعاون فيما بينهم، التي اسهمت في تعزيز التعاون

<sup>١</sup> محمد جواد علي، العلاقات العراقية - السورية وما هي الخيارات المتاحة لتطويرها، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٦، ١٩٩٩، ص ٣٠.

السياسي والاقتصادي<sup>(٢)</sup>، وعندما اتخذت الولايات المتحدة قرارها باحتلال العراق واسقاط نظامه عام ٢٠٠٣ كان الموقف السوري أقوى المواقف العربية، والدولية المعارضة لذلك القرار، ربما تخوفاً من تبعاته عليها وعلى دول المنطقة، لكن في النهاية رضخت لإرادة القوة الأكبر عالمياً وسياسة الامر الواقع التي تمت وبإسناد عربي، وما هي إلا اشهر قليلة من احتلال العراق حتى تأكدت المخاوف السورية حيث اصدر الكونغرس الامريكي قانون معاقبة سوريا في ديسمبر ٢٠٠٣، وهو واحد من التوجهات الامريكية تجاه دول الشرق الاوسط الشريرة<sup>(٣)</sup>، وتأكد لسوريا مخاوفها بعد أن بدأ "أريل شارون" وأركان حكومته يبخنن الولايات المتحدة على أن تكون سوريا بعد العراق من خلال تغيير نظامها، حتى أن "شاؤول موفاز" في مقابلة أجرتها معه صحيفة معاريف قال فيها " لدينا قائمة طويلة من المسائل التي نفكر مطالبة السوريين بها"<sup>(٤)</sup>، وقد ذكرت صحيفة (الواشنطن بوست) إن إسرائيل تؤجج حملة ضد سوريا عن طريق تزويد الاستخبارات الامريكية بتقارير عن كل ما يتعلق ببشار الاسد وما يحدث في الداخل السوري<sup>(٥)</sup>، ويذكر كل من "جون مير شايمر و ستيفن والت" في مقالة كتبت تحت عنوان (اللوبي الاسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية) كيف أن أعضاء بارزون في هذا اللوبي ذهبوا إلى استخدام حجج كثيرة من أجل اقناع الولايات المتحدة لتنش هجماتها على سوريا، و طالب البعض داخل الادارة الامريكية أمثال "دونالد رامسفيلد وبول ولفيتز" بضرورة تغيير النظام في سوريا، حتى أن "ريتشارد بيرل" قال لأحد الصحفيين " أن رسالة من كلمتين نود أن نقولها لنظم الحكم المعادية الاخرى في الشرق الاوسط أن دوركم الآتي"<sup>(٦)</sup>، وفي أوائل نيسان ٢٠٠٤ أصدر معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى تقريراً شارك فيه باحثون من الحزبين في الولايات المتحدة بينت فيه " أن سوريا لا يجب أن تفوتها الرسالة التحذيرية التي تقول أن البلدان التي تتبع سلوك صدام النزق وغير المسؤول والمتحدي يمكن أن ينتهي بها الامر إلى أن تشاركه المصير ذاته"<sup>(٧)</sup>. في خضم هذه الاحداث وجدت سوريا نفسها محاصرة من كل الاتجاهات إلى جانب خروجها المهين من لبنان من جراء الاحداث التي تبعت اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق " رفيق الحريري" في ١٤ فبراير ٢٠٠٥، والتهديدات المستمرة لها جعلها تتحصن بطرق مختلفة ضد التهديدات التي شعرت بخطورتها على مستقبل نظامها السياسي، فدخلت سوريا معادلة أثبات الوجود التي تُعد واحدة من سياستها التي اتبعتها في سبيل تحجيم التجربة الامريكية الجديدة في العراق والضغط من اجل افشال هذا النموذج الذي يُعد من وجهة النظر السورية شر مطلق يهدد أمنها وسيادتها، فالتأثيرات السياسية والعسكرية لم تكن هي اساس المخاوف السورية فقد خسرت من جراء هذا الاحتلال

<sup>٢</sup> ريان دنون محمود العباسي، علاقات دمشق وبغداد أمام تحدي الثورة السورية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٣ أكتوبر/ تشرين الاول ٢٠١١، ص ٢.

<sup>٣</sup> محمد خميس امذيب، قانون معاقبة سوريا وعلاقته بالسياسة الامريكية، صحيفة ٢٦ سبتمبر، آراء، العدد ١٩٩٠، ص ١٣.

<sup>٤</sup> صحيفة معاريف باللغة العربية، لقاء مع شاؤول موفاز، [www.israelinarabic.com](http://www.israelinarabic.com)

<sup>٥</sup> صحيفة الواشنطن بوست باللغة العربية، أخبار العالم، [www.akhbarak.net](http://www.akhbarak.net)

<sup>٦</sup> عماد جاد، السياسة الخارجية الامريكية، محاضرات أُلقيت على طلبة الماجستير في العلوم السياسية، قسم الدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.

<sup>٧</sup> للاستفاضة ينظر: معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، تقارير،

اقتصادياً ايضاً، فقد توقف تدفق النفط العراقي عبر اراضيها بعد أن تم استئنافه قبل احتلال العراق، وخسرت عائدات التجارة مع العراق التي زادت في سنة ٢٠٠٠ عن (ملياري دولار)<sup>(٨)</sup>، مع مرور الوقت والعمل الأمريكي على تثبيت دعائم الحكم الجديد في العراق أخذت العلاقة مع سوريا تأخذ منحى آخر، خصوصاً بعد أن وجه وزير الخارجية العراقي السابق " هوشيار زيباري " في ٣١ أيار ٢٠٠٥ الاتهام لسوريا لكونها تُعد الطريق الرئيس التي يسلكها الارهابيون الاجانب والعرب للتسلل إلى داخل الاراضي العراقية<sup>(٩)</sup>، على اثر ذلك من جهتها وجهت واشنطن تهديداً لدمشق بتحريك دولي اذا لم تمنع الاسلاميين من استخدام اراضيها كقاعدة انطلاق<sup>(١٠)</sup>، ولقد قامت سوريا بإيواء كبار عناصر حزب البعث العراقي حتى اولئك الذين اختلفوا معها في الرؤى والتصورات الفكرية والقومية للمشروع البعثي، لاسيما ايوائها للتنظيمات المعادية للولايات المتحدة والحكومة العراقية الجديدة على اعتبار هذه التنظيمات ستكون هي الورقة الضاغطة على الولايات المتحدة في حالة قامت الاخيرة باي اعتداء على سوريا، وبدأت الاتهامات تنهال على سوريا من قبل المسؤولين العراقيين ومن خلال وسائل الاعلام معلنين قيام سوريا بقتل العراقيين، وإرباك الوضع الداخلي العراقي وعرقلة سير العملية السياسية من خلال سماحها للمقاتلين من العبور إلى العراق القادمين من اراضيها بعد تلقي التدريبات الكافية في معسكرات اللاذقية في سوريا<sup>(١١)</sup>، وقد وصل الأمر الى أن بدأت الحكومة العراقية تعمل على تقديم شكوى الى مجلس الأمن الدولي ضد سوريا، لولا تدخل الجامعة العربية، والحكومة التركية واحتواء الأزمة في حينه<sup>(١٢)</sup>.

لكن هذا التوتر الذي أصاب العلاقة بين البلدين لم يمنع السوريين من استقبال مليوني لاجئ عراقي اختاروا سوريا ملاذاً آمناً بسبب عدم الاستقرار والانفلات الأمني واعمال العنف في العراق الذي وصل لحد القتل على الهوية الطائفية والدينية والقومية، بالتالي فأن تواجد قوات الاحتلال الأمريكية على الاراضي العراقية واستمرار سوريا بدعم الجهات المحاربة لهذا التواجد ساهم بشكل كبير على قيام الاف العراقيين من المهروب من شبح الحرب الطائفية والعرقية التي حدثت في العراق، مما ادى هذا الوضع بدوره على در الفائدة على السوريين سياسياً واقتصادياً<sup>(١٣)</sup>.

<sup>٨</sup> قحطان احمد سليمان الحمداني، سوريا والعراق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩ الثوابت والمتغيرات، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية، السنة الثالثة - العدد الحادي عشر، بغداد، ٢٠٠٩.

<sup>٩</sup> ساعدت سوريا المقاتلين على العبور من اراضيها إلى داخل الاراضي العراقية عبر سماسة الطريق بعد أن غضت السلطات السورية الطرف عامدة عن تسلل المقاتلين، ويشرح الاعلامي المصري " يسري فودة " تجربته العبور التي قام بها من الحدود السورية إلى العراق، ينظر: يسري فودة، في طريق الاذى: من معاقل القاعدة إلى حواضن داعش، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠١٥، ص ١٣٩.

<sup>١٠</sup> ساعدت سوريا المقاتلين على العبور من اراضيها إلى داخل الاراضي العراقية عبر سماسة الطريق بعد أن غضت السلطات السورية الطرف عامدة عن تسلل المقاتلين، ويشرح الاعلامي المصري " يسري فودة " تجربته العبور التي قام بها من الحدود السورية إلى العراق، ينظر: يسري فودة، في طريق الاذى: من معاقل القاعدة إلى حواضن داعش، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠١٥، ص ١٣٩.

<sup>١١</sup> العراق في الاعلام: تسلسل زمني للعلاقات العراقية - السورية، [www.marafea.org](http://www.marafea.org)

<sup>١٢</sup> العراق في الاعلام: تسلسل العلاقات العراقية - السورية، مصدر سبق ذكره.

<sup>١٣</sup> ناجي محمد هاشم، الأزمة السورية ومستقبل العلاقات العراقية - السورية، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، المجلد

٣، السنة ٦، العدد ٢٠، ص ١٢٢.

١٣ العراق في الاعلام، مصدر سبق ذكره..

لم تستقر ومنذ عام ٢٠١١ ولغاية اليوم سوريا تواجه اصعب محنة في تاريخها السياسي والجغرافي، وعلى الرغم من أن العراق كان من الممكن أن يستفيد من تغير النظام في سوريا، إلا أنه أصبح من أكثر المتضررين من الاحداث الجارية فيها، لا بل أصبح لاعباً رئيساً في مجريات هذه الاحداث التي فرضتها معطيات واقع التوازن الاقليمي والدولي في المنطقة وقع العراق بين مطرقة الدول التي تحاول الحفاظ على حليفها السوري بشقي الطرق وبين سندان الدول التي تسعى بكل طاقتها من أجل ازاحة هذا النظام الذي بات وجوده يشكل خطراً على أمنها الوطني مما جعله ساحة حرب مفتوحة. ان السبب الرئيس في تغيير موقف العراق من النظام السوري، هو التخوف العراقي من وصول المتشدددين الإسلاميين الى سدة الحكم في سوريا، وهو ما أفصحت عنه العديد من تصريحات المسؤولين العراقيين ومنهم موفق الربيعي -مستشار الامن الوطني السابق، وعدنان السراج -القيادي في حزب الدعوة<sup>(١٤)</sup>. ثم أن هناك من يرى أن ثمة ضغوط ايرانية مورست على العراق لمساندة الموقف الايراني المؤيد للنظام السوري، فعلى سبيل المثال يؤكد الدكتور محمود عثمان -عضو التحالف الكردستاني من أن الضغوط الايرانية منعت العراق من التصويت مع الاجماع العربي الخاص بتجميد عضوية سوريا في الجامعة العربية<sup>(١٥)</sup>.

#### ثانياً- السعودية

تعرضت العلاقات العراقية السعودية لموجات من التوتر الحاد طيلة فترة اقامة الدولتين، قد تكون فترة الحرب العراقية الايرانية هي اطول فترة مستقرة بين البلدين تخللتها علاقات تعاونية تبادلية عالية الدرجة سياسياً وعسكرياً، وكان هذا التوجه السعودي نابعاً من اعتبار العراق حاجزاً يمنع افكار الثورة الايرانية من التغلغل اليها خصوصاً وهي في أوج انفجارها، إلى أن جاء قرار احتلال الكويت من قبل العراق لتتحول علاقة الصداقة إلى عدااء وخلاف لاعتبارات مختلفة منها ان الكويت عضواً في مجلس التعاون الخليجي إلى جانب التخوف السعودي من طموحات النظام العراقي السابق في التوسع نحو المناطق المجاورة للعراق<sup>(١٦)</sup>، وكان توغل الجيش العراقي لمنطقة (الخفجي) السعودية دليل على هذه المخاوف، ومن ثم فإن العلاقة بقيت في أضعف حالاتها بين الطرفين إلى يومنا هذا، إلى جانب قيام السعودية بتسهيل مهمة القوات التي قاتلت العراق في عام ١٩٩١، إلا انها عادت عام ٢٠٠٣ ورفضت مساعدة قوات الاحتلال الامريكي وعدم استخدام اراضيها كنقطة انطلاق نحو احتلاله، والمفارقة الغريبة بعد الاحتلال الامريكي للعراق وضعت السعودية داخل دائرة الاتهامات الامريكية بعد اتهام اجهزة المخابرات السعودية وأشخاص داخل العائلة الحاكمة السعودية بدعم الجماعات التكفيرية المتطرفة التي عمدت لمقاتلة القوات الأمريكية، مما دعي إلى ضرورة تقليص الاعتماد على السعودية في كل الامور والتعويض عنه بالنفط العراقي، وهنا قامت الولايات المتحدة بأبعاد السعودية عن خارطة التعاون الدقيق في العراق<sup>(١٧)</sup>. إن حلم عراق مطيع غني سرعان ما تبدد من أول رصاصة أطلقت على القوات الأمريكية مما جعل إدارة " بوش الابن" تعيد النظر بصدد السعودية وعودة خيوط التعاون معها في إطار مكافحة الارهاب، وعولت عليها في

<sup>١٤</sup> ينظر: ناجي محمد الهناش، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

<sup>١٥</sup> نفس المصدر، ص ١٣٨.

<sup>١٦</sup> جاسم يونس الحريري، السياسة الخارجية السعودية: المتغيرات والمستقبل، شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد

١٢٩، ٢٠٠٨، ص ١٦١-١٦٢.

<sup>١٧</sup> عماد جاد، السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره.

ترويض جبهات المقاومة التي بدأت تنتج أعداد كبيرة من المقاتلين في بعض المناطق السنية، والاكثر من ذلك جعلها الوسيط الذي اقنع اطرافاً سياسية عراقية سنية في الاشتراك بالعملية السياسية وبالشكل الذي يخرج الولايات المتحدة من ورطتها<sup>(١٨)</sup>، وفي تقرير المجموعة الدولية الذي نشر في ديسمبر ٢٠٠٤ أشار أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تدرك مدى تغيير الارض تحت أقدامها منذ بداية الاحتلال، بعدما قادت الجماعات المسلحة حرب العصابات ضد القوات الامريكية في مناطق متفرقة من العراق<sup>(١٩)</sup>.

هناك حقيقة كشفتها تعاملات المملكة العربية السعودية مع العراق وهي خشيتها مما يجري في العراق خصوصاً وهي ترى قيام نظام سياسي يهيمن عليه الشيعة الامر الذي يهدد كيانها الاجتماعي على اعتبار أن المنطقة الشرقية الغنية بالنفط يقطنها شيعة ولم تخف الرياض معارضتها لتشكيلات الحكومة العراقية، وهذا كان واضحاً في التصريحات التي صدرت من قبل القيادات السعودية بخصوص ما يجري من عنف طائفي في العراق، إضافة للبيان الذي صدر عن علماء الدين السعوديين بمساندة أهل السنة العراقيين في حربهم ضد الشيعة، وبينت مصادر داخل الاتحاد الاوربي من قلقها وتخوفها من التقارير التي تؤكد على اصرار السعودية في المضي بشن حرب ضد الشيعة في العراق ودول الخليج العربي ، بعد أن رُصدت ميزانية خاصة واستثنائية من قبل مجلس الامن القومي السعودي بمقدار عشرون مليار دولار ، ووضعت تحت تصرف " الامير بندر بن سلطان " وفي هذا الصدد كتب " نواف العبيد " ، وهو يعد مستشار الحكومة السعودية وعضو مساعد في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية لصحيفة الواشنطن بوست الامريكية " أن القيادة السعودية تستعد لمراجعة سياستها بشأن العراق للتعامل مع تداعيات انسحاب القوات الامريكية المزمع قيامه من العراق، كما أنها تدرس خيارات تتضمن اغراق سوق النفط لإحداث خفض هائل في اسعاره، ومن ثم الحد من قدرة إيران على تمويل الجماعات المسلحة الشيعية<sup>(٢٠)</sup>. كانت ردة الفعل العراقية متمثلة بالخطاب السياسي الخارجي تجاه السعودية بات واضحاً يحمل نوع من التصلب، بالتالي أصبح من الصعب التكهن بنوع العلاقة التي قد تربط الطرفين بعد أن تم نثر بذور عدم الثقة في طريق العلاقة بينهما والتوجس والخيفة التي تغلغت في داخل العقلية السياسية لكلا الطرفين، وهذا ما أكدته السفير الامريكي السابق في العراق " كريستوفر هيل " من تخوف العراقيين من توجهات النظام السعودي من خلال قوله " أن العراقيين متيقنين من أن النظام السعودي يشكل خطراً على العراق أكثر من غيره "، خصوصاً وأن العراق قد أصبح ارضاً خصبة للجماعات الاسلامية الاصولية، وهذا بالفعل قد تم استغلاله بعد الانسحاب الامريكي من العراق ودخول العراق بمجموعة من الازمات نالت من قوته الداخلية السياسية والاجتماعية، وأن المملكة العربية السعودية مدركة تماماً من أن التطورات السياسية التي حدثت في العراق لا تؤثر فقط بالسلب على الساحة العراقية بل لها انعكاسات إقليمية ودولية وهي تؤثر بشكل واضح ومدياته واسعة، ويتبين في مناسبات كثيرة من أن ما يدور في أروقة المؤسسات السياسية والامنية السعودية ما هو إلا استعراض للقوة في دائرة الصراع الايراني - السعودي على منطقة الخليج العربي بحجة دعم الطوائف، حتى أن الامير " سعود الفيصل رمى باللائمة على

<sup>١٨</sup> اليسون. ج. ك. بيلز، العراق الميراث، الكتاب السنوي، ٢٠٠٤، ص ١٦.

<sup>١٩</sup> المجموعة الدولية للامانات، ماذا بإمكان الولايات المتحدة ان تعمل في العراق، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣١٥، ٢٠٠٥، ص

١٨.

<sup>٢٠</sup> صحيفة الواشنطن بوست، وشبكة اسلام اون لاين، وشبكة نبأ للمعلومات [www.annabaa.org](http://www.annabaa.org)

الولايات المتحدة بقوله "إننا (السعودية) والولايات المتحدة خضنا الحرب سوياً لإبقاء إيران خارج العراق بعد دحر العراق من الكويت، وها نحن اليوم نسلم العراق بأكمله إلى الإيرانيين بلا داع<sup>(٢١)</sup>. لم تكن السياسيتين الخارجيتين العراقية والسعودية تسيران وفق منطلقات العقل وبقي الموروث التاريخي للصراع بينهما يلعب دوراً أساسياً هذا ما ساهم في تجميد العلاقات في مناسبات كثير ناهيك عن الخطابات المتشنجة بين الحين والآخر، كل هذه الأمور خلقت اجواء مشحونة بين الطرفين عُدت من المعوقات الأساسية في تنظيم العلاقة بينهما.

اليوم السياسة الخارجية العراقية متمثلة بوزارة الخارجية مصرّة على عودة العلاقة مع السعودية على الرغم من سيل الاتهامات على السعودية باعتبارها راعية للجماعات الارهابية في العراق تحديداً في المنطقة الغربية، وما يؤكد ذلك الاعداد الكبيرة من المتشددين السعوديين الذين يقاتلون داخل العراق، ومنهم من ألقى القبض عليه وأحيلوا الى المحاكم بتهمة الارهاب، لكن هذا لا يمنع من ان تكون للعراق علاقات مع السعودية على اقل تقدير من اجل الضغط عليها وكف يدها من التدخل في الشأن العراقي، وقد استطاعت الدبلوماسية العراقية من اقناع السعوديين من فتح سفارتهم في بغداد، لكن بعد فترة ليست بالطويلة توترت العلاقة من جديد بسبب تصريحات وتحركات السفير السعودي في العراق السبهان والذي عدته الحكومة العراقية تدخلاً في الشأن العراقي الداخلي، وهذا يعكس مدى عدم توازن العلاقة بين الطرفين التي تتأثر بأي عارض بسيط.

### ثالثاً - الكويت

يرتبط البلدين بحدود لصيقة وقيم وتقاليد مشتركة حتى يذهب البعض بتصور أن الكويت هي من اقرب بلدان الخليج للعراق من حيث الموروثات المجتمعية ومن حيث التعدد الديني والمذهبي، وعلى الرغم من أن الكويت ساعدت العراق طيلة حرب الثمان سنوات مع إيران، إلا ان العلاقة بين البلدين اتسمت ولفترات طويلة بين مد وجزر والسمة الغالبة للعلاقة اتسمت بعدم الاستقرار.

بعد انتهاء الحرب العراقية - الايرانية عانى العراق من مشاكل اقتصادية كبيرة فبعد ان حددت دول الاوبك حصص الدول الاعضاء من ضخ النفط إلى (٢١ دولار للبرميل)، لم تلتزم الكويت والامارات بهذا القرار لا بل قامت الكويت بإغراق السوق العالمي مما أدى إلى هبوط سعر البرميل من (١٥ - ١٢ دولار) نتجت عن هذه السياسة ضرراً كبيراً بالعراق نتيجة تدهور اسعار البترول، فبعد يوم واحد من وقف اطلاق النار بين العراق وإيران قررت الكويت زيادة انتاجها النفطي التي سببت خسارة كبيرة للعراق بلغت (مليار دولار سنوياً)<sup>(٢٢)</sup>، فالحرب اتهكت العراق اقتصادياً نتيجة للأعباء المالية التي اجتاحتها الحرب، فبعد ان كان للعراق مدخرات بأكثر من (٣٨ مليار دولار) اصبح مديناً بـ (١٠٠ مليار دولار)، وكانت الكويت قد مولت المجهود الحربي العراقي بحوالي (٣٠ - ٤٠ مليار دولار) ما لبثت ان طالبت بها الكويت بعد انتهاء الحرب ايضاً مما اثار قلق النظام العراقي السابق على اعتبار هذه الخطوات مقصودة من قبل الكويت تجاه العراق، ايضاً اتهم العراق الكويت من انها تقوم بسرقة النفط من حقل الرميلة الجنوبي طيلة فترة انشغاله بالحرب مع ايران وقُدِّر كميات النفط المسروقة بـ (٢,٤ مليار

<sup>٢١</sup> ولي نصر، صحوة الشيعة: الصراعات داخل الاسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الاوسط، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٤٠.

<sup>٢٢</sup> صحيفة الزمان، متغيرات العلاقات العراقية - الكويتية (١٩٣٢ - ٢٠١٤)، ١٤ تموز ٢٠١٤.

دولار)، ومعنى كل هذا ان العراق سيدخل دائرة المديونية ولا يخرج منها ابداً، ثم طُرحت مسألة ترسيم الحدود حتى ان الكويت طلبت من العراق توقيع معاهدة عدم اعتداء مشتركة لكن النظام العراقي برر عدم التوقيع من انهم يجب الانتهاء من مسألة ترسيم الحدود قبل البحث في عدم الاعتداء<sup>(٢٣)</sup>. وإزاء هذه الاشكاليات دخل الطرفان في مباحثات لإيجاد حلول لها، الا أن العلاقات ساءت بين البلدين خصوصاً بعد الاجتماع الذي جمعهما في جدة في ٣١/ تموز ١٩٩٠، إذ عدّ العراق تصرف الكويت بمثابة عدوان عليه، ولذلك فقد قدم الوفد العراقي للمفاوض مجموعة من المطالب التي تضمنت شطب المبالغ التي طالبت بها الكويت، وتأجير جزر كويتية للعراق، وتقديم قروض للعراق، الا أن الوفد الكويتي رفض هذه المطالب مما ساعد على تصاعد حدة التوتر وأخذ حيزاً كبيراً من المفاوضات التي باءت بالفشل وعلى اثر ذلك اجتاحت العراق الكويت<sup>(٢٤)</sup>. وفي فجر الثاني من آب عام ١٩٩٠ اجتاحت القوات العراقية الكويت، وعلى هذا الاساس تم فرض العقوبات على العراق ووضعه تحت الفصل السابع، وبعد التحشيد الدولي المتكون من ثلاثة وثلاثين دولة بقيادة الولايات المتحدة أُجبر العراق من الانسحاب من الكويت بعد القضاء على نسبة كبيرة من قدراته العسكرية والسعي على أثمانه من الداخل من خلال فرض الحصار الاقتصادي عليه. لقد ساعدت الكويت كثيراً في اضعاف القدرات العراقية من خلال دعمها لكل المشاريع المطروحة من قبل الولايات المتحدة إلى أن جاءت اللحظة الحاسمة بالنسبة للكويت بقرار احتلال العراق واسقاط نظامه، وبعد عام ٢٠٠٣ تكهن البعض بتحسّن العلاقات بين الطرفين إلا أنها بقيت بين مد وجزر على الرغم من قيام المسؤولين العراقيين بزيارات للكويت لتبيان حسن النية على الاقل من جانب العراق، وطي صفحات الماضي، لكن الشكوك الكويتية بالنوايا العراقية بقيت هي التي تتحكم بالعلاقة بين البلدين، وعدم الثقة بمضمون الخطاب السياسي العراقي، ففي عام ٢٠٠٥ تحيداً يشير تقرير للجنة الامن والدفاع في مجلس النواب العراقي الى عودة الكويت بالتجاوز على الحدود العراقية وهدم المنازل في أم قصر وسرقة النفط العراقي من خلال اقامة المنشآت وتجاوزها على المياه الاقليمية في أم قصر<sup>(٢٥)</sup>. لكن هذا لا يمنع من أن العلاقة بينهما سارت ضمن سياقات طبيعية وفي مناسبات كثر، فقد قررت الكويت اذابة الجليد بين الطرفين بعد أن تم تعيين سفير لها في بغداد، ليكون اول سفير لها في بغداد منذ عام ١٩٩٠، وقام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي " محمد الصباح السالم الصباح" بزيارة تاريخية للعراق يوم ٢٦/٢/٢٠٠٩، هي الأولى لمسؤول كويتي رفيع منذ الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠<sup>(٢٦)</sup>، وعلى الرغم من الملفات التي بقيت عالقة بين الطرفين إلا أن العلاقة سارت وفق مفاهيم منطقية وبدأ التعاون بين البلدين في كافة المجالات تحديداً السياسية والاقتصادية إلى

<sup>٢٣</sup> عزيز جبر شيال، العلاقات العراقية - الكويتية، مجلة المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية، بغداد السنة الثالثة، العدد ١١، سنة ٢٠٠٩، ص-ص ٢٦-٢٧.

<sup>٢٤</sup> المصدر نفسه، ص ٢٨.

<sup>٢٥</sup> عزيز جبر شيال، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

<sup>٢٦</sup> صحيفة الاتحاد، الاتحاد الوطني الكردستاني، ملفات: العلاقة العراقية . الكويتية بين الأمس واليوم أزمة التصريحات النيابية بين العراق والكويت، الرابط الالكتروني: [www.alitthad.com](http://www.alitthad.com)



جانب سعي الكويت للمشاركة في عمليات إعادة اعمار العراق من خلال تبني توقعات جاءت على النحو التالي<sup>(٢٧)</sup>:

- ١- أن مرحلة السلام والاستقرار في العراق بعد إسقاط النظام السابق ستحمل في طياتها انفراجاً في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وهو ما سيؤدي بدوره إلى عودة العلاقات السابقة التي كانت تربط السوقين الكويتي والعراقي قبل الغزو.
- ٢- أن قوة وحيوية القطاع الخاص الكويتي وخبرته في إعادة الإعمار والاستثمار ستجعل الكويت لها الأفضلية في إعادة أعمار العراق لعوامل الخبرة والجوار الجغرافي، إذ وقعت العديد من الشركات في القطاع الخاص الكويتي عقود إعمار في العراق.
- وجاءت الرؤية الكويتية للتعاون الاقتصادي بين الطرفين وفق ما يلي<sup>(٢٨)</sup>،
- ١- يجب أن ينطلق التعاون الاقتصادي بين البلدين من منظور اقتصادي وأمني مشترك يستند على المصالح المشتركة بين البلدين التي تعتبر الضمانة الأهم لعلاقات سياسية طبيعية بينهم
- ٢- على أي حكومة عراقية مقبلة أن تطبق قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالحدود والسيادة، وتستكمل برنامج التعويضات المترتبة على الغزو العراقي للكويت.
- ٣- أن يكون للمؤسسات التشريعية في البلدين (مجلس الأمة والبرلمان العراقي المنتخب الجديد) الدور الفاعل والأساس لتقريب وجهات النظر ونزع أي فتيل للخلاف من خلال اللجان الفنية المشتركة والوفود والزيارات المتبادلة والتنسيق التشريعي.
- مع ذلك بقيت هناك قضايا جوهرية بين البلدين بحاجة إلى وضع حلول جذرية بينهم على اعتبار أن الحلول الانية غالباً ما تكون هي اساس سوء العلاقة لرواج الافكار والتصورات عن الاطراف المختلفة التي تجعلهم يتراجعون عن اتفاقهم.

#### رابعاً: الاردن

وقفت الاردن إلى جانب العراق في حربه ضد إيران لأسباب واعتبارات أهمها ما يعده المدرك الاردني من ان إيران مثلت خطراً مؤكداً على أمنها، وعملت الاردن بالمثل فبعد أن دعمها العراق سياسياً واقتصادياً قامت الاردن بتسخير ميناء العقبة والطريق البري كخطوط أمداد للعراق طيلة فترة الحرب بالمقابل حصول الاردن على نفط أقل من قيمته السوقية بعد أن أصبحت الملاححة من خلال ميناء البصرة مخوف بالمخاطر، وعند احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ وقفت الاردن بجانب العراق مما تسبب بقطع المساعدات الامريكية عنها وتسريح حوالي ( ٣٠٠ الف ) عامل في الكويت والخليج فكانوا عبئاً على الاقتصاد الاردني<sup>(٢٩)</sup>، ثم تدهورت العلاقة بعد هروب "حسين كامل" صهر صدام حسين إلى عمان الذي كان يُعد الرجل الثاني بعد الرئيس من حيث الصلاحيات إلى جانب المهام الملقة على عاتقه كمسؤول مباشر عن التصنيع العسكري أنداك، وما يحمله من

<sup>٢٧</sup> دراسات وبحوث العلاقات الكويتية العراقية الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، موقع مجلس الامة الكويتي: الرابط الالكتروني

www.kna.kw

<sup>٢٨</sup> دراسات وبحوث العلاقات الكويتية العراقية الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، موقع مجلس الامة الكويتي، مصدر سبق ذكره.

<sup>٢٩</sup> العلاقات العراقية - الاردنية، ar.wikipedia.org

أسرار تخص النظام وسياسته، فالأردن وكما يعتبرها البعض ارض اللجوء بالنسبة للعراقيين سواء الذين عارضوا النظام السابق، وكانوا يقفون بالصد من سياسته المتبعة في العراق، ومنهم بعض القوى التي انخرطت اليوم في العملية السياسية في العراق، أو تلك التي عارضت التغيير والتواجد الأمريكي في العراق ورفضت العملية السياسية برمتها، أو أولئك الذين هربوا خوفاً من جحيم الاقتتال الطائفي الذي شهدته بالتحديد مدينة بغداد وبعض المحافظات العراقية<sup>(٣٠)</sup>، فمنذ العام ٢٠٠٣ أصبحت عمان ملاذاً آمناً للعراقيين على مختلف انتماءاتهم الدينية والطائفية والسياسية، وشكلت الجالية العراقية المقيمة في الأردن تجمعاً منقطع النظير لمختلف القوى الحكومية والمعارضة، بل وحتى القوى المسلحة المناوئة للاحتلال الأمريكي، فبالنسبة للأردن الوضع مختلفاً بالنسبة للسياسة الخارجية الاردنية اتجاه العراق وتحديداً بعد الاحتلال الأمريكي له عام ٢٠٠٣، إذ استوطن الشك التفكير السياسي الاردني من حالة عدم الاستقرار التي اجتاحت العراق والانفلات الأمني إلى جانب الصراعات الداخلية التي قد تؤدي بالتأثير على الاردن في حالة تفاقمها.

إن هجرة أغلب العراقيين إلى الاردن منذ بداية حرب الخليج الثانية ولغاية يومنا هذا كانوا من رجال الاعمال واصحاب رؤوس المال وبعض من الخبراء الاقتصاديين حيث يرون في القرب الجغرافي وتسهيل عمليات الاستيراد عبر ميناء العقبة، وقد اشارت البيانات التجارية الخارجية الاردنية عن الاشهر الخمس الاولى من عام ٢٠١٣ أن الصادرات الاردنية للعراق بلغت ( ٣٣٦ مليون دينار اردني) مقابل ( ٢٤٨ مليون دينار اردني) عام ٢٠١٢ أي بارتفاع نسبته ٣٦%، ويقول التقرير السنوي للبنك المركزي الاردني للعام ٢٠١٢ " أن التجارة الاردنية مع السوق العراقي تباطأت في العام الماضي لتنمو بنسبة طفيفة ( ٢،٠ %) فقط مقارنة بنسبة بلغت ( ١٠،٣ %) في عام ٢٠١١"، في حين بين سعد ناجي- أمين سر مجلس الأعمال العراقي، أن حجم الاستثمارات العراقية الإجمالية في الأردن في تلك الفترة بلغ نحو ١٢ مليار دولار، ويشار إلى أن عدد المستثمرين العراقيين في بورصة عمان يبلغ ٣٠٠٠ مستثمر كما هم في نهاية حزيران من عام ٢٠١٣، يملكون ٩٦ مليون ورقة مالية، ويشكل العراقيون ٤ بالألف من اجمالي عدد المستثمرين في بورصة عمان البالغ عددهم ٧٧٠ ألف مستثمر أردني وأجنبي، وملكيتهم من الأوراق المالية تقدر بنسبة ١٣% من رساميل الشركات المدرجة في بورصة عمان، وتقدر قيمة استثمارات العراقيين في بورصة عمان بنحو ٢٩٥ مليون دينار أردني، أو ما نسبته ١٦% من اجمالي القيمة السوقية لبورصة عمان كما هي في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٣، أما في السوق العقارية الأردنية، فتظهر بيانات دائرة الأراضي والمساحة أن العراقيين يستحوذون على أكثر من ٥٠% من قيمة المشتريات العقارية وخلال النصف الأول من العام الحالي، اشترى العراقيون ٩٣٠ عقاراً بقيمة اجمالية بلغت ١٠٦ ملايين دينار أردني، تشكل ٥٢% من حجم مشتريات غير الأردنيين العقارية، أما خلال عام ٢٠١٢، فبلغ حجم مشتريات العراقيين العقارية ٢٢٥ مليون دينار مشكّلة ٥٣% من مجمل مشتريات غير الأردنيين العقارية<sup>(٣١)</sup>.

<sup>٣٠</sup> اياد عبد الكريم مجيد، العلاقات العراقية - الاردنية بعد عام ٢٠٠٣ وآفاقها المستقبلية، مجلة الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، العدد ٥٠، ٢٠١١، ص ٩١.

<sup>٣١</sup> علاء الفزاع وعلي الرواشدة، العلاقات الاردنية - العراقية من تجارة الحروب إلى تجارة المستقبل، صحيفة الاخبار الاردنية، رأي، العدد ٢٠٦٤، تموز ٢٠١٣.

ولم تقتصر العلاقة على هذا الحد بل شرع الطرفين إلى تشكيل لجان كآلية للتعاون فيما بينهم على النحو التالي<sup>(٣٢)</sup> :

#### ١- اللجنة العليا الأردنية العراقية:

عقدت اللجنة العليا الأردنية - العراقية اجتماعها الأول بتاريخ ٣/١١/٢٠٠٤، حيث قام رئيسا الوزراء في كلا البلدين بالتوقيع على محضر الاجتماع الأول للجنة العليا الذي يوضح الآلية التي تحكم عمل الإطار الهيكلي للتعاون بين البلدين، حيث تضمن المحضر ما يلي:

أولاً: الاتفاق على الآلية التي تحكم عمل الإطار الهيكلي للتعاون بين البلدين.

اتفق الطرفان على الآلية التالية:

- تشكيل اللجنة العليا برئاسة رئيسي الوزراء في كلا البلدين، وتضم في عضويتها كلا من وزراء الخارجية والتخطيط في كلا البلدين، كجهة منسقة، والوزراء أصحاب العلاقة في المواضيع المدرجة على جدول أعمال اللجنة، على أن تعقد اللجنة اجتماعها مرتين في السنة.
  - تشكيل اللجان القطاعية في عدد كبير من الوزارات برئاسة الوزراء المعنيين في كلا البلدين، وتضم في عضويتها الخبراء وذوي العلاقة من القطاع العام وممثلين عن القطاع الخاص حيثما اقتضت الحاجة.
- ٢- لجنة التنسيق والمتابعة<sup>(٣٣)</sup>.

إذ تم اعتماد وزارتي الخارجية والتخطيط والتعاون الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية، ووزارتي الخارجية والتخطيط والتعاون الإنمائي في جمهورية العراق التنسيق لأعمال اللجنة العليا، ومتابعة تنفيذ برنامج عملها واللجان القطاعية المنبثقة عنها.

أما من الناحية السياسية فأن الاردن لم تكن حجر العثرة في سير العملية السياسية العراقية فهي لم تمنع من استقبال الوفود الرسمية التي تبعث من قبل الدولة العراقية وحتى المؤتمرات التي يتم دعمها من قبل المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وتعاونت الاردن مع الولايات المتحدة باستقبال دفعات من المتدربين العراقيين في الجيش والشرطة.

#### المبحث الثاني: دول الجوار الغير عربية ( إيران وتركيا )

##### أولاً: إيران

منذ اعلان انتصار الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ التي اطاحت بنظام الشاه والعلاقات العراقية - الايرانية لم تسير على وفق النهج المنطقي لعلاقات الجوار، بل زاد الاحتقان بين الطرفين إلى أن نتج عنه حرب ضروس دامت ثمان سنوات اتهمت الطرفين في قذرائهم العسكرية والاقتصادية ناهيك عن تدمير البنى التحتية للبلدين، لكن هذا لا يعني أن العلاقة بين البلدين من قبل هذا التاريخ كانت مستقرة، ايران ايضاً كما هي سوريا كانت ارض لكل المعارضين والمعادين للنظام العراقي السابق لكن المعارضة التي تحمل الطابع الاسلامي الشيعي تحديداً كحزب الدعوة الاسلامية والمجلس الاسلامي العراقي ( المجلس الاعلى للثورة الاسلامية سابقاً) إلى جانب

<sup>٣٢</sup> نظرة في العلاقات العراقية العربية بعد العام ٢٠٠٣، ٣٩ / ٣ / ٢٠١٢.

<sup>٣٣</sup> نظرة في العلاقات العراقية العربية، مصدر سبق ذكره.

بعض الشخصيات الدينية والسياسية، وساهمت إيران بدعم الانتفاضة الشعبانية<sup>(٣٤)</sup> التي حدثت جراء الاستياء العام من سياسات النظام السابق.

لم يكن من الغريب أن تُسر إيران من سقوط النظام العراقي السابق الذي ناصبته العداء لسنوات طوال بسبب الاختلافات السياسية، والايديولوجية، حتى أن الولايات المتحدة قد قدمت خدمة جليلة لإيران بعملها هذا وسهلت الطريق اليها لتتسيد على المنطقة فسقوط هذا النظام قد تأثرت معادلة التوازن في المنطقة لصالح إيران، خصوصاً وأن الدول العربية كانت تعد العراق هو الجدار الذي يمنع إيران من التوغل إلى أعماقها<sup>(٣٥)</sup>، وحارسا لبوابة الوطن العربي الشرقية، ولذلك فإن احتلال العراق جعل الدول العربية قلقة من إيران ومن الاحداث التي ستؤثر على المنطقة، سيما دول الخليج العربي، إلى جانب أن إيران لم تكن على خير ما يرام لان جارتها بهذا الاحتلال اصبحت الولايات المتحدة، وهذا يعني خلق استراتيجيات جديدة وبديلة وفق المنظور الاستراتيجي الايراني.

حاولت الدول العربية و بالأخص الخليجية التأثير على سير العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، لكن المحاولات جاءت متفاوتة وضعيفة قياساً بالتأثير الايراني الذي أخذ قنوات عدة ومستويات مختلفة وعلى النحو التالي<sup>(٣٦)</sup>:

- ١- ان اغلب القوى التي مسكت بزمام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣، وتحديدًا الشيعة منها كانت لاجئة في إيران أكثر من ثلاثة عقود بسبب معارضتها للنظام السابق، وهذا ساعد إيران كثيرا على أن تكون لها علاقة مهمة معهم وكان لها دور في صنع القرار السياسي العراقي.
- ٢- فتحت إيران ابوابها للعراقيين دون قيود تذكر سواء للسياحة أو السياحة الدينية، إلى جانب الوفود من قبل رجالات السياسة والاعمال واساتذة الجامعات حتى وصلت الحالة إلى استقبال الحالات الطبية للعلاج، دون ذكر الطائفة أو المذهب، إلى جانب اغراق السوق العراقية بالبضائع الايرانية.
- ٣- قدمت ايرا دعمها المباشر للحكومات التي تعاقبت بعد ٢٠٠٣ وقدمت الدعم للجماعات المسلحة الشيعية والسنية، من جانب آخر فتحت خط اتصال مع العديد من القوى المناهضة للتواجد الامريكي في العراق حتى تلك القوى التي تتعارض معها في المذهب والطائفة.
- ٤- كثفت إيران من نشاطها الاستخباري في العراق إلى درجة أحاطت بكل المعلومات المهمة المتعلقة بتجهيز القوات الامريكية وتحركاتها في تحديد مكان القوة والضعف لهذه القوات.
- ٥- أوجدت إيران لها علاقات متشابكة مع كل القوى المسلحة السنية والشيعة المقاومة للوجود الامريكي في العراق واستطاعت أن تؤثر وبدرجة كبيرة على إدارة الوضع الامني بالنسبة لقوات الاحتلال، الامر الذي دفع بوش الابن وإدارته للمطالبة بضرورة التفاوض مع طهران، حيث أوصت لجنة بيكر -

<sup>٣٤</sup> وقعت مباشرة بعد حرب الخليج الثانية وبدأت بتاريخ في الثالث من آذار لعام ١٩٩١، وسميت الشعبانية لحدوثها في شهر شعبان من العام الهجري، الانتفاضة الشعبانية [ar.wikipedia.org/](http://ar.wikipedia.org/)

<sup>٣٥</sup> فريدرك ويرى، داليا داساكن، جيسكا واتكنز، جيفري مارتيني وروبرت جوفي، تأثير العراق: الشرق الاوسط بعد الحرب على العراق، مؤسسة راند، الولايات المتحدة، ٢٠١٠.

<sup>٣٦</sup> شفيق أبو منبجل، خلفيات المواقف الايرانية تجاه العراق المحتل: محاولة لفهم الواقع، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣١٦، ٢٠٠٥، ص ٤٤.

هاملتون بذلك الحوار في التقرير الصادر عن هذه اللجنة، كما وسبق أن دعت اطراف سياسية عراقية فاعلة في السلطة إلى اجراء حوار أمريكي - إيراني بخصوص القضايا الجوهرية التي تتعلق بالعراق<sup>(٣٧)</sup>.

لقد مثلت ايران حالة مشابهة كسوريا فهي تحاول افشال المشروع الامريكي في العراق لكي لا تكون التالية وفقاً للحسابات الامريكية، كما أنها تخشى من أن يجاورها عراق مقسم لدويلات صغيرة تعطي اشارات للأقليات المتواجدة على الاراضي الايرانية بالمطالبة بالانفصال، أو الاستقلال، وعليه فإن لإيران حساباتها الدقيقة التي تحاول من خلالها خلق التوازن بين الفوضى والاستقرار الحاصلين في المنطقة، وايضاً قامت ايران من خلال التنظيمات المسلحة التي تدعمها في العراق من القيام بعمليات عسكرية مهمة ضد قوات الاحتلال الامريكي، والمفارقة الغربية ايضاً أنها قدمت الدعم الكامل للعملية السياسية التي ترعاها الولايات المتحدة، حتى أنها وفي أكثر من مناسبة قد تدخلت كوساطة لحل الخلافات بين القوى السياسية المتصارعة في العراق<sup>(٣٨)</sup>. وفي الحقيقة، أن إيران على الرغم من موقفها المتشدد من الولايات المتحدة وتواجدها في العراق إلا أنها لم تعارض سير العملية السياسية التي انطلقت من مجلس الحكم إلى يومنا هذا فقد أدركت إيران وبناءً على دروس مستقاة من حرب الخليج الثانية ١٩٩١ وحرب افغانستان بأنه إذا كانت الامم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية هما الميدان الدبلوماسي والسياسي لمناقشة ملفها النووي، وإصرارها على الاستقرار في تحقيق طموحاتها، فقد قررت بأن تكون الساحة العراقية هي ساحة تصفية الحسابات مع الولايات المتحدة لتسوية هذا الملف بمنطق واسلوب يخفف من ضغط الميدان الدبلوماسي عليها والابتعاد عن احتمالات اللجوء للخيارات العسكرية<sup>(٣٩)</sup>.

اما اليوم فقد ازدادت إيران قوة في العراق وحتى في نطاقها الاقليمي خصوصاً بعد انتهائها من قضية الملف النووي فهي ووفق توجهاتها الخارجية أصبحت قوة اقليمية باستطاعتها ان تدير اللعبة السياسية في المنطقة لحسابها فهي اليوم تمتلك القدرات الكافية للدفاع عن نفسها وعن حلفائها، وجعلت من نفسها الظهير القوي للعراق في حربه ضد تنظيمات داعش الارهابية، فهي من خلال المقاتلين والاسلحة التي توردها للعراق ومساندة قوات الحشد الشعبي على وجه التحديد ساعدها على وضع استراتيجية بعيدة المدى بكيفية خلق نوع من التوازن فيما يخص اللعب على أكثر من وتر والسيطرة على أكثر مفاصل العمل داخل العراق، وفي الواقع أن ما يحكم أيران في سياستها الخارجية من قبل الثورة الاسلامية لهذا اليوم هو مصلحتها القومية والحفاظة على أمنها القومي وهذا بالتأكيد حق مشروع لها لدفع الخطر عنها، والذي قد يساعد على فرض خيارات امنية تهدد استقرارها في الداخل، وهذا ما تخشاه وهو الامر الذي حكم كل مواقفها تجاه ما يجري في العراق، وإذا كان هناك من يرى أن التدخل الايراني في العراق جاء نتيجة لعوامل طائفية صرفة أو لمناصرة مذهب على آخر فهو يجافي الواقع، أن ما يحدث على الساحة العراقية أو السورية فيما بعد ما هو إلا صراع إيراني - سعودي - تركي على سيادة على المنطقة.

<sup>٣٧</sup> عبد الزهرة الركابي، الدعوة إلى شرعنة التدخل الايراني في العراق: من يخوض معركة امريكا وايران بالنيابة، مجلة حوار العرب، العدد ١٨، ٢٠٠٦، ص ١٥، وينظر ايضاً تقرير بيكر - هاملتون.

<sup>٣٨</sup> حال الامة العربية ٢٠٠٥، النظام العربي تحدي البقاء والتغيير، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٣٦.

<sup>٣٩</sup> توفيق المدني، إيران النووية وامريكا في لعبة المجاهبات الاقليمية والدولية، مجلة حوار العرب، بيروت، العدد ١٨، ٢٠٠٦، ص ٨ - ١٤.

لقد وظفت دول الجوار كل الاحداث الحاصلة في العراق لخدمة مصالحها وتحويله الساحة التي تتصارع عليها القوى تحت مسميات سياسية واجتماعية، ومن خلال قراءة مضمون الخطاب لهذه الدول قد نجد تأكيد على وحدة العراق وسلامته لكن بشرط أن لا يكون هذا العراق قوياً معافى مستقلاً بعيد عن التجاذبات الاقليمية والدولية، فالعراق اليوم هو مركز الازمات ومركز الاستقرار لما يمتلكه مكوناته من امتدادات اقليمية الامر الذي يضع دول جواره في دوامة من الفوضى والتوتر.

ثانياً: تركيا.

لم تكن علاقة العراق بتركيا في أحسن حالاتها، فقد اتصفت بالجمود وتبادل الاتهامات أحياناً بسبب الانزعاج التركي من السياسة المتبعة من قبل النظام العراقي السابق، وكذلك ردة فعل النظام من التدخلات التركية العسكرية المستمرة في ملاحقة مقاتلي الـ (PKK)، التي استمرت حتى بعد عام ٢٠٠٣، وعلى الرغم من أن تركيا قدمت الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١، وساعدت على تطبيق العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق من قبل الامم المتحدة جراء احتلاله للكويت، وساعدت بإيقاف تدفق صادرات النفط العراقي عبر خط الانابيب المار بأراضيها ونشرت جنودها على الحدود المشتركة مع العراق، أيضاً سمحت للولايات المتحدة من استخدام أجواءها وقواعدها لشن طلائعها الجوية على العراق لفرض حظر الطيران<sup>(٤٠)</sup>، الا أنه في عام ٢٠٠٣ كانت الحسابات التركية مختلفة عن سابقتها وقد يُعد تحولاً في سياستها الخارجية بعد أن رفض البرلمان التركي طلب الولايات المتحدة من استخدام أراضيها واجوائها لشن الهجمات والطلعات الجوية على العراق، هذا القرار المتخذ من قبل البرلمان التركي اثار ارتياح عدد كبير من الاوساط السياسية والثقافية التركية على اعتباره سيعفي تركيا من الالتزامات العسكرية الكبيرة التي قد تفقدها في المستقبل تعاون العرب معها، وهذا ما يعيد للذاكرة التركية فترة السنوات الاخيرة من انحيار الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الاولى وكيف خسرت ولاياتها العربية الواحدة تلو الاخرى<sup>(٤١)</sup>، لكن قرار عدم السماح للولايات المتحدة من استخدام الاراضي التركية تبعه سنوات من توتر في العلاقة بين الطرفين والتي حالت دون أن تكون تركيا لاعباً رئيسياً على الساحة العراقية في بداية الاحتلال، لكنها تداركت خطورة عدم مشاركتها للولايات المتحدة وحلفاءها في هذه الحرب ووافقت على المشاركة بعد الاقتراح الذي تم طرحه من قبل الولايات المتحدة المتضمن دخول القوات التركية للمشاركة إلى جانب الجيش الامريكي للحفاظ على الامن والاستقرار في العراق، الا أن اقتراح الدخول إلى جانب القوات الامريكية، بالرغم من أن هذا القرار جوبه بالرفض من قبل الاحزاب والشخصيات الكردية العراقية التي علنتها الاخيرة من أن دخول القوات التركية للعراق يعني بداية تحقيق الطموحات التركية من منع قيام الدولة الكردية المنشودة. ومن جهتهم حصل الاتراك من وزير الخارجية الامريكي السابق "كولن باول" خلال زيارته تركيا في العام ٢٠٠٣ على ضمانات أمريكية بعد احتلال العراق تمثلت في عدم إفساح المجال للأكراد بإقامة دولتهم المستقلة والذي يؤثر على الداخل التركي وتحييداً وضع اكراد تركيا سيما وأن النظام التركي عمل على اضطهادهم وتجاهل حقوقهم منذ زمن، الامر الذي أفضى إلى تشكيل لجنة تنسيق ما

<sup>٤٠</sup> ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص ٦٩.

<sup>٤١</sup> المصدر نفسه، ص ٧٢.

بين الاكراد في العراق وممثلين عن تركيا والولايات المتحدة في ما يتعلق بالشق الامني والسياسي<sup>(٤٢)</sup>، كما أنها حصلت على تعهد أمريكي بمشاركة تركمانية في العملية السياسية سواء في تشكيلة مجلس الحكم الانتقالي السابق أو أي تشكيلة حكومية تقوم بإدارة العملية السياسية في العراق، إضافة إلى تعهد بعدم إلغاء الاتفاقية الامنية التي عقدها تركيا مع النظام السابق في العراق المتمثلة بمطاردة حزب العمال الكردستاني داخل الاراضي العراقية وبمحدود (٤٠ كم)، على اعتبار أن هذه النقطة تحديداً لم تكن موضع الخلاف بين تركيا والنظام السابق<sup>(٤٣)</sup>، لذلك رأت تركيا بأن عراق ضعيف ومفكك من شأنه أن يؤثر على أمنها القومي، بالتالي أثارت الهواجس الامنية بقدر كبير خصوصاً للدولة مثل تركيا قلقها المستمر من إمكانية انفصال أكراد العراق وهذا ما قد يعطي حافزاً كبيراً لأكراد تركيا مما يعني انفصال منطقة الاناضول كلها عن الاراضي التركية، لذلك توجست تركيا من صيغة الفيدرالية التي أدرجت في قانون الحكم الانتقالي حيث قامت بحث الاحزاب السنية على رفضها والضغط باتجاه إعطاء كركوك وضعاً خاصاً ودعم التنسيق ما بين الاحزاب العربية والتركمانية لمواجهة طموحات التحالف الكردستاني الذي كان ولا يزال يسعى لتطبيق المادة (١٤٠) من الدستور العراقي من خلال طرح هذه القضية على الاستفتاء والقيام بترحيل العرب الذين سكنوا المدينة في فترة النظام السابق<sup>(٤٤)</sup>، وفي العام ٢٠٠٧ لم تستطع أن تقف تركيا على الحياد فقد قامت قواتها بعمليات عسكرية لمطاردة حزب العمال الكردستاني الذي أخذ من المنطقة الشمالية الجبلية مقرات له، وكذلك نقطة انطلاق الهجمات ضد القوات التركية، وهذه الخطوة جاءت من أجل تحويل الراي السياسي التركي من قضية المشاركة في العراق<sup>(٤٥)</sup>.

إن السياسة الخارجية التركية تعمل على عدم الموافقة على قضية تقسيم العراق، وعملت على أن يكون موحداً بوجود حكومة مركزية قادرة على إدارته، ولا ترغب في ظهور أي شكل من أشكال الدولة الدينية الاصولية في العراق، وهذا الشعور يعكس مدى التخوف التركي من هذه المسألة الحساسة التي إذا ما حصلت فهي تمهد لنشوء الدولة الكردية، وتعطي دافعاً للأكراد في تركيا للمطالبة بالاستقلال وهذه المسألة تُعد من الخطورات في السياسة التركية الداخلية، أما الهاجس الاخر تجاه العراق فهو وجود جار غير مستقر يسوده العنف الذي تغلغل في أدق تفاصيله وهذا العنف من المحتمل أن يؤدي بتركيا بأن تكون جزء من هذه العمليات التي تحصل في العراق، أو قد تتدخل بذريعة حماية التركمان على اقل تقدير، القضية الثانية التي شكلت تخوف بالنسبة للأتراك تجاه العراق هو وجود حكومة شيعية تعتقد تركيا من أنها مشابحة للنظام في إيران، وهذا ما يجعلها في مواجهة دائمة لكل من إيران والعراق<sup>(٤٦)</sup>.

<sup>٤٢</sup> هاني عادل دميترى، معضلات تركيا الخارجية تجاه الازمة العراقية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٢، ٢٠٠٣، ص ١٤٠-١٤١.

<sup>٤٣</sup> نسيم خوري، الاكراد والدولة المستحيلة، مجلة حوار العرب، العدد ١٨، ٢٠٠٦، ص ٥٢.

<sup>٤٤</sup> بال دانواي وزدسلولانسوفسكي، المنظمات والعلاقات الأورو - أطلسية، كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر، الكتاب السنوي ٢٠٠٤، ص ١١٦، أيضاً ينظر: رستم محمود، تركيا وعام الخمسين ألف ثائر، مجلة حوار العرب، العدد ١٨، ٢٠٠٦، ص ٨٣.

<sup>٤٥</sup> ميشال نوفل، مصدر سبق ذكره.

<sup>٤٦</sup> هنري . باركي، تركيا والعراق أخطار وإمكانات الحوار، معهد السلام الأمريكي، تقرير رقم ١٤١، تموز ٢٠٠٥، ص ٢.

على الرغم من العلاقة المتشنجة بين تركيا والعراق فقد حاولت تركيا أن تذوب الجليد في مناسبات كثيرة ففي أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وجه رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان دعوة إلى نظيره رئيس الوزراء العراقي السابق "نوري المالكي" لزيارة اسطنبول لحضور المؤتمر حزبه الحاكم، الأمر الذي عُده بارقة أمل وبادرة طيبة لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين التي شابها مزيد من التوتر، إلا أن الزيارة لم تتحقق في حينه<sup>(٤٧)</sup>، لكن التوتر الحاصل في العلاقة لم يمنع من أن تكون العلاقات الاقتصادية بين البلدين جيدة خصوصاً في جانب التبادل التجاري الذي كان ولا يزال من جانب واحد ما عدا الصادرات النفطية، فبعد أن كان حجم التبادل التجاري من حيث تصريف البضائع سواء الغذائية و اللبسة والاقمشة في عام ٢٠٠٦ بمحدود (٦ مليار دولار) ارتفع في عام ٢٠١٢ إلى (١٢ مليار دولار) و بنفسها في العام ٢٠١٣، وأكد "بولنت أرينتش" نائب رئيس الحكومة التركية أن حجم التبادل التجاري لبلاده مع العراق بلغ نحو ٢٠/ مليار دولار منها ١١ مليار دولار مع إقليم كردستان، هذا إلى جانب استقطاب العراق للشركات التركية العاملة في مجال البناء ومشاريع مختلفة<sup>(٤٨)</sup>. ومع تدهور الاوضاع السياسية والامنية في العراق بعد احتلال تنظيم داعش الارهابي مدن العراق الغربية بدأت صفحة جديدة من العلاقات المتوترة بين الطرفين وتراشق التصريحات المتشنجة، في حين لم تتخذ تركيا موقفاً حقيقياً من ذلك التنظيم لا بل وكما ذكرت مصادر عدة من أن تركيا تقدم المساعدات لهذا التنظيم داخل سوريا والعراق، فقد كشفت قناة أي آر دي "ARD" الألمانية عن وجود معسكر تدريب لمسلحي داعش في جنوب تركيا قرب مدينة غازي عنتاب، والذي يعدّ مركز استقبال لهم قبل نقلهم إلى سوريا والعراق، وأفاد التقرير التلفزيوني أن تركيا أكبر سوق لداعش الذي يعتمد على تهريب المواد المختلفة، وذلك رغم إنكار الحكومة وحزب العدالة والتنمية ذلك، وأن تركيا احتضنت العديد من الجرحى من الحركات الإسلامية ومن داعش الذين سقطوا في المعارك في سوريا ووفرت لهم الخدمات العلاجية في مستشفياتها، فضلاً عن الدعم اللوجستي لهم، علماً أن تركيا لم تتخذ موقفاً جاداً من هذا التنظيم وحتى أنها لم تشارك مع التحالف الدولي في القضاء عليه<sup>(٤٩)</sup>. وما أن بدأت تركيا تنفس الصعداء بعد انتخابات ٢٠١٥ التي أفرزت فوز حزب العدالة والتنمية حتى بدأت تتوضح للعالم ماهية السياسة الخارجية التركية التي تدار من قبل الطبقة السياسية الحاكمة، فبعد اتهام تركيا بدعم وأسناد التنظيمات المتطرفة جاء التأكيد من خلال التدخل الروسي بالحرب في سوريا، ففي المؤتمر الصحفي الذي عقدته وزارة الدفاع الروسية حول الاوضاع القتالية في سوريا بين نائب وزير الدفاع الروسي "اناتولي انطونوف" أن تركيا عقدت صفقات مع داعش من خلال نقل النفط من العراق وسوريا بصهاريج إلى الداخل التركي، وأن الرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" وعدد من افراد اسرته متورطين في هذه الصفقات من خلال بيع غير شرعي للنفط وخارج إطاره السوقي، بالتالي قامت القوة الجوية الروسية من استهداف مواقع استخراج النفط في سوريا وتدمير (٣٢ مجمع نفطي) و (١١ مصنع نفطي) و (٢٣ مضخة) و (١٠٨٠ صهريج) لنقل النفط

<sup>٤٧</sup> سونر جاجابتي و تايلر أيفانز، علاقات تركيا المتغيرة مع العراق، المظهر السياسي ١٢٢، تشرين الاول ٢٠١٢، ص ١، أيضاً للأطلاع،

الرابط الإلكتروني، [www.washingtoninstitute.org](http://www.washingtoninstitute.org)

<sup>٤٨</sup> ما هو سر التقارب التركي - العراقي، موقع نقاش، [www.niqash.org](http://www.niqash.org).

<sup>٤٩</sup> معسكر تدريب لداعش في غازي عنتاب التركية، قناة أي آر دي "ARD" الألمانية، وللإطلاع الرابط الإلكتروني، -arabic

media.com



ومشتقاته مما ساهم في خفض عمليات الاستخراج، وحسب التقييمات الروسية فإن الموارد التي تحصل عليها تنظيمات داعش المالية تقدر بـ (٣ ملايين دولار يومياً) وقد انخفضت بعد الضربات الجوية إلى (١,٥ مليون دولار)، لكن لاتزال التنظيمات هذه تحصل على الدعم والتمويل والتسليح من تركيا ودول المنطقة<sup>(٥٠)</sup>. تبقى تركيا كما هي حال الدول الاقليمية تبحث عن مصالحها في كل نقطة من هذا العالم فهي تغذي هذا الفصيل وهذه الجماعة سواء بالعراق أو في اي مكان اخر بناءً على ما تراه النخبة السياسية التركية لما تسميه المصلحة القومية، وتبقى تغذي النزاعات الطائفية والقومية بالعراق أو في تركيا لأنها في النهاية تصب في مصلحتها، وعلى العراق أن يتعامل بمجدية تجاه الخطوات التركية التي وصلت إلى حد التوغل العسكري وبناء قاعدة عسكرية، والتي قد تصل في القادم القريب للمطالبة بحماية هذه الطائفة وتلك القومية.

#### الخاتمة:

إن دول الجوار هذه كانت توافقة للتخلص من النظام العراقي السابق، والغريب أن الانظمة العربية المجاورة كانت أكثر حماساً لهذه الفكرة حتى أكثر من إيران وتركيا، حتى بعد أن دخلت تجربة تغيير النظام العراقي حيز التطبيق باحتلاله من قبل الولايات المتحدة، وما أن حدث التغير المرتقب في العراق توقعت هذه لدول من أنها ستتنفس الصعداء وقد تعود العلاقة مع العراق لتكون طبيعية تخلو من الشك، وعدم الثقة في التعامل، خصوصاً وأن هذه الدول اعتقدت أن تغيير النظام سيخلصها من شبح التدخلات في شؤونها الداخلية، لكن بمرور الوقت لم يتحقق أي شيء من هذا القبيل فقد بدأت دول الجوار العراقي تعيد حساباتها وفق معطيات الاحداث الجارية في العراق ووجدت من أن نتائج هذا السقوط جاءت أسوء مما لو كان النظام موجود ومحاصر ومسيطر عليه، إلى جانب اعلان الولايات المتحدة وحتى قبل أن تشن هجومها على العراق وتعلن عن بدء عمليات ما سميت بعملية " تحرير العراق"، فقد كشفت عن مخططاتها المستقبلية في المنطقة وليس تجاه العراق وحده من خلال دعوتها إلى أنها متجهة للعراق لإقامة نظام سياسي ديمقراطي مطيع، وأيضاً مقبلة على إعادة رسم الخارطة الجيوبوليتيكية للمنطقة وتغيير الانظمة القائمة إلى أنظمة حكم صالحة على وفق التصورات الامريكية، بما فيها الانظمة الخليفة والتي رأى فيها " بول ولفويتز" مساعد وزير الدفاع الامريكي السابق " بأنها تتسم بالجمود السياسي وتعكس حالة النزاع الاستراتيجي المتقادم بين بريطانيا وفرنسا، ولابد من إعادة تشكيلها بطريقة مختلفة.

عادة ما تكون عملية ادارة الدولة والعمل على المزاوجة بين السياستين الداخلية والخارجية لاي دولة محكوم بالتجاذبات والتوازنات الجغرافية لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، والعراق كان من الدول الذي حكمته الجغرافيا وأثرت على مدخلات ومخرجات قراراته السياسية، ولطالما وقع العراق ضمن تصنيف المناطق الحيوية التي تسعى القوى الكبرى للسيطرة عليها وفق مدركات التفكير الاستراتيجي لهذه الدول لاسيما وأن العراق خرج من حرب عام ٢٠٠٣ منهك القوى غير قادر على وضع تصورات واضحة عن مستقبل العلاقة مع دول جواره للضبابية التي كانت تكتنف موقعه من الاحداث الدائرة في المنطقة.

لم يكن العراق منطقة آمنة كما كان يتصوره جيرانه خصوصاً بعد رحيل النظام السابق الذي كان يعد كابوساً جاثم على صدورهم طيلة فترة حكمه، ولكن هذا لا يعني ان جيران العراق كانوا مؤمنين بالتجربة الامريكية

<sup>٥٠</sup> وزارة الدفاع الروسية، الرابط الالكتروني [eng.mil.ru](http://eng.mil.ru)، وايضاً ينظر المؤتمر الصحفي لوزارة الدفاع الروسية، قناة روسيا اليوم، الرابط الالكتروني، [arabic.rt.com](http://arabic.rt.com) ٢٠١٥ / ١٢ / ٣.

الجديدة التي قد تساهم في تغيير طريقة الحكم في معظم دولهم، فكانت طريقة الرفض لهذه النموذج من قبل دول الجوار حتى وأن كانت لم تشهر للعلن أمر طبيعي إلا انها استدركت أن النظام القادم في العراق قد لا يتلائم مع منهجها في الحكم سواء من حيث التوجهات السياسية أو التوجهات الدينية ( المذهبية)، فكان لا بد من تحديد مفهوم التعامل مع العراق والتعاون من منطلقات مغايرة للتفكير الاستراتيجي لهذه الدول.